

العراق

نيجرمان البرزاني إلى ألمانيا... من تركيا محاولة إجراء «صفقة» برسم «الوساطة»

بأنها تعول على عامل الوقت هو أمر مفروض». وإلى أن يعود البرزاني، حاملاً «مخرجات» زيارته، تبقى «المراوحة» سيدة الموقف، في ظل «عدم بروز أي خرق للأزمة يمكن أن يعول عليه من الجانبين». إذ تحتفظ بعض المصادر بـ«تشاؤمها»، لعدم وجود «فرص حل أو استئناف المفاوضات خلال الفترة المقبلة»، مرجعة ذلك إلى انشغال الجميع بالاستحقاق الانتخابي في أيار المقبل.

وكان من المفترض أن يصل وفد كردي إلى بغداد الأسبوع الجاري لمناقشة الأزمة مع المسؤولين العراقيين، إلا أن النائب عن «التحالف الوطني» جاسم محمد جعفر (المقرب من العبادي)، استبعد قدوم وفد تفاوضي كردي، محذراً أربعة شروط للحكومة الاتحادية للقاء الوفد.

1- إقرار حكومة كردستان بأن نتائج الاستفتاء باطلة، وأن الإقليم لن يلجأ إلى الانفصال من جديد.
2- إفساح المجال أمام الحكومة الاتحادية لحل بعض الأمور، والقضايا الاتحادية داخل «كردستان» كالمنافذ الحدودية، والمطارات، وملف النفط، عن طريق الرقابة المالية الاتحادية.
3- عودة نواب «برلمان كردستان»، وكذلك الوزراء إلى عملهم من أجل حل المشاكل العالقة مع بغداد.
4- أن يكون أعضاء الوفد من جميع الكتل السياسية الكردية، وغير محصور بـ«قيادات الحزب الديمقراطي».

هنا، يرى مصدر كردي بارز، «دائم التردد إلى بغداد» أن «المدّة المقبلة لن تشهد أي تغيير في إجراءات المفاوضات بسبب شروط العبادي غير القابلة للتفاوض»، متهماً إياه في حديثه إلى «الأخبار» بـ«استخدام ورقة أربيل في قضية الانتخابات... فالقضية الكردية «قد تغلب على العبادي عكسياً، بحيث سيفقد أي تحالف أو دعم كردي لاحقاً (بعد الانتخابات)»، خاتماً حديثه «نحن الأكراد من أوصلنا نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة».

للبحث عن مخرج للأزمة، في ظل إصرار بغداد على شروطها التعجيزية»، في وقت يرى فيه معارضو «الديموقراطي» أن الحل يجب أن يكون «داخلياً»، مع تحذيرهم من أن «الاستعانة بالخارج قد تعمق الأزمة»، وفق النائب في البرلمان العراقي، عن «حركة التغيير» المعارضة، تافكة أحمد. وتضيف في حديثها إلى «الأخبار»، أن «تعميق الخلافات قد يجعلنا أمام حروب داخلية بين أربيل وبغداد»، متمسكةً برأي كتلتها الداعي إلى «جلوس جميع الأطراف على طاولة الحوار»، في حين يعتبر «الاتحاد الوطني الكردستاني» أن الحل يبدأ باعتراف زعيم «الديموقراطي» مسعود البرزاني، بـ«الفشل» في تنفيذ وعوده بالاستقلال، والإعلان عن «فشل الاستفتاء»، وفق المتحدث باسم «الاتحاد» سعدي بيرة.

وعن أجدات زيارة البرزاني لبرلين، فقد ذكرت وسائل إعلام عراقية أن البرزاني سيناقش الاتفاق على صفقات تسليح الأكراد، والتي تتضمن صواريخ متنوعة وأسلحة ثقيلة أخرى. إذ نقلت وكالة «المعلومة»، عن «مصدر كردي رفيع» قوله إن «السفير الألماني في بغداد هو من بعث دعوة الزيارة للبرزاني بعد سفره إلى أربيل، إلا أن الخارجية العراقية اعترضت عليها بعد إطلاعها على جدول أعمالها».

ولم تعلق الحكومة الاتحادية بشكل «رسمي» على زيارة البرزاني، إذ أشار مصدر مقرب من فريق رئيس الوزراء حيدر العبادي، إلى «عدم صدور أي موقف من بغداد بشأن الزيارة»، لافتاً في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن «الحكومة ستنتظر ما سيردها من السفارة العراقية في ألمانيا من تقارير بهذا الصدد لإصدار موقفها». أما مصدر ثان، فأكد أن «بغداد لا تزال مصرة على موقفها بشأن خضوع الأكراد للدستور والقانون»، مشدداً على أن «الكرة الآن في ملعبهم... وما يوجه للمركز (بغداد) من اتهامات

في زيارة أوروبية ثانية. يسافر نيجرمان البرزاني إلى برلين متخذاً من تركيا محطة إقلام له. مع استمرار الحظر الجوي على مطارات «إقليم كردستان». زيارة هدفها البحث عن «وسيط» جديد بين أربيل وبغداد. فشلت باريس في إقناع حيدر العبادي بالعدول عن موقفه إزاء «الإقليم»

بغداد - محمد شفيق

سيكون مرغماً رئيس حكومة «إقليم كردستان» نجيرمان البرزاني، على الذهاب برزاً إلى تركيا، قبل أن يستقل طائرة نقله إلى العاصمة الألمانية برلين، في زيارة رسمية هي الثانية من نوعها بعد زيارته الأخيرة للعاصمة الفرنسية باريس، إثر نشوب الأزمة مع بغداد، المتمسكة بموقفها إزاء إجراء أربيل استفتاء للانفصال عن العراق، في 25 أيلول الماضي.

تجمع المصادر الكردية الموالية والمعارضة، على أن زيارة البرزاني تأتي في إطار بحثه عن وساطة ألمانية، بعد تلك الفرنسية، للدفع باتجاه حل الأزمة وإمكانية إقناع بغداد بالتنازل عن بعض شروطها، والتخلي عن «عنادها»، كما يراه الأكراد، إلا أنه - كالعادة - لم يصدر أي موقف رسمي بشأنها، وخصوصاً أنها تتزامن مع استمرار الحظر الجوي، الذي يرجح أن يُرفع قبل بداية العام المقبل، وفق معلومات «الأخبار».

القيادية في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» نجبية نجيب، أكدت في حديثها إلى «الأخبار»، أن «هدف الزيارة الأساسي هو توسيط ألمانيا

أرياف حلب وإدلب وحماة) وعودتهم إلى «بيعة» تنظيم «القاعدة» الأولى، من دون أن يخرج أي تعليق رسمي من جانب «تحرير الشام» حول هذه النقطة. في المقابل، تابع الجيش عملياته العسكرية على محاور أخرى ضمن ريف حماة وإدلب، حيث اقترب من السيطرة على بلدات الرهجان والشاوكسية وأم ميال في ريف حماة الشرقي، وتقدم نحو قرية أبو دالي في ريف إدلب، انطلاقاً من محيط تل خنزير ولبيل والطليلية. وفي الوقت نفسه، يتوسع تنظيم «داعش» شمالاً على حساب «هيئة تحرير الشام»، باتجاه منطقة حوايس، المحصورة بين الرهجان وأبو دالي.

على محور آخر، في أقصى ريف دمشق الجنوبي الغربي، اقترب الجيش أكثر من تقسيم منطقة سيطرة المسلحين المحاصرين في عدد من قرى الغوطة الغربية وسفح جبل الشيخ، إلى جيبين محاصرين وذلك بعد سيطرته وحلفائه، أمس، على تل الظهر الأسود ومزارع النجار، في محيط مغر المير. وبدأت الوحدات بتنظيف المنطقة من العبوات الناسفة والألغام، تمهيداً لتثبيت مواقع جديدة فيها، تعزل بيت جن ومحيطها عن بلديتي بيت سابر وكفر حور. في موازاة ذلك، أعلن الجيش ضبط نفق حفرته الفصائل المسلحة في الغوطة الشرقية، بطول نحو 300 متر وعمق 8 أمتار، حيث كانت تحاول عبه استهداف النقاط العسكرية في محيط سجن النساء في منطقة تل كردي، إلى الشمال الشرقي من دوما في ريف دمشق.

على صعيد آخر، وبالتزامن مع التطورات التي تشهدها «منطقة تخفيف التصعيد» في إدلب ومحيطها، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده عازمة على «تطهير» مناطق «عفرين ومنبج وتل أبيض ورأس العين والقامشلي... من الإرهابيين». التصريحات التركية، غير الجديدة، جاءت ربطاً بموقف الأخير بشأن القدس. ويتضح توجه تلك «التهديدات» تجاه عدد من المناطق الحدودية في الشمال السوري، والتي يشهد بعضها وجوداً عسكرياً أميركياً، عبر تأكيد أردوغان أن تركيا ستحول دون تحقق أهداف «الإرهابيين... الذين سلبحتهم وحرصتهم أطراف تدعي أنها حليفة». (الأخبار)



والحزب الإسلامي التركستاني»، أمس، هجوماً على منطقة الزلاقيات، الواقعة على بعد أقل من كيلومترين، شمالي حلفايا.

وخلال ساعات من بدء الهجوم، وبدعم من سلاح الجو، تمكن الجيش من احتوائه وتثبيت السيطرة على كامل النقاط التي طاولتها الهجمات الأولى. وترافقت الاشتباكات بتكثيف سلاح الجو غاراته على بلدات اللطامنة وكفرزيتا في ريف حماة الشمالي، وعلى خان شيخون في ريف إدلب الجنوبي. وأفادت مصادر عسكرية عن مقتل القائد السابق لـ«جيش المهاجرين والأنصار» صلاح الدين الشيشاني، خلال المعارك على محور الزلاقيات. ويأتي الهجوم ليُدخل فصائل، سبق لها أن وافقت على اتفاق وقف إطلاق النار المتضمن في وثيقة «منطقة تخفيف التصعيد» المقررة في أستانا، إلى المعركة بجانب «هيئة تحرير الشام». كما أنه تزامن مع ما نقلته مصادر معارضة عن انشقاق قادة «هيئة تحرير الشام» في «قاطع البادية الشرقية» (يضم أجزاء من

تقرير

حلقة «الفساد» الضائعة بين «الريتز» و«قصر لويس»

لوكسمبورغ، التي تتبع بدورها لشركة «آيت إنفستمنت»، التي «تملكها الأسرة المالكة السعودية»، بحسب وثائق اطلعت عليها «نيويورك تايمز»، ويشغل مدير الأعمال الخاصة لولي العهد، ثامر ناصيف، أحد مديريها إلى جانب شركة «برستيج ستايت». والشركة ذاتها، كانت وراء شراء يخت بقيمة 500 مليون دولار في عام 2015، ولوحة «مخلص العالم» لليوناردو دا فينشي التي بيعت أخيراً في مزاد علني بـ450 مليون دولار، وفق الصحيفة. وكانت «نيويورك تايمز»، قد أشارت قبل عام، بالتزامن مع إجراءات تقشفية ألغى بموجبها ما كلفته ربع تريليون دولار من المشاريع داخل المملكة، كجزء من برنامج التقشف المالي، إلى أن «العائلة المالكة السعودية تنفق بإسراف والبلاد تتكشف».

لا تدخل الملايين التي بصرفها محمد بن سلمان على القصور والمقتنيات الخاصة، ضمن «الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة»، وفق قاموس الحكومة السعودية، التي على أساسها تحتجز «أمراء الفساد»، كما درجت الصحافة السعودية على التعريف بالمتحجزين في الفندق الشهير. وبخلاف العديد من الأمراء، ما زال الوليد بن طلال، بسبب «ورطة» لابن سلمان، لإصراره على عدم التسوية المالية مع السلطات السعودية مقابل إطلاق سراحه، وهو ما أكدته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، في وقت أعلنت فيه السلطات السعودية مطلع الشهر الحالي، أن معظم الموقعين وافقوا على التسوية، وأنه يجري الآن استكمال الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، متوقعة «الانتهاء من مرحلة التفاوض وإجراءات التسوية خلال أسابيع».

(الأخبار)

لم تمنع «حملة مكافحة الفساد» مُطلقها، ولي العهد محمد بن سلمان، من شراء القصور واليخوت واللوحات الفنية، الأعلى في العالم، آخرها «قصر لويس الرابع عشر» في فرنسا، فيما تحتجز السلطات السعودية نحو 200 أمير سعودي ووزير سابق ورجل أعمال منذ بداية الشهر الماضي، في فندق «ريتز كارلتون» في الرياض، ضمن «حملة مكافحة الفساد».

صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في تقرير مفضل أول من أمس، أكدت ما سبق أن ذكره موقع «ميديا بارت» الفرنسي، في تموز الماضي، أن ولي العهد هو من اشترى «قصر لويس الرابع عشر» قرب باريس في أيلول عام 2015، في صفقة بلغت 300 مليون دولار، ولم يُكشف في حينها عن اسم المشتري، واكتفي بالإشارة إلى أنه «من الشرق الأوسط».

وأشارت الصحيفة الأميركية إلى أن الشركات الفرنسية التي تملك القصر، تديرها شركة «برستيج ستايت» الشهيرة في



طيران خاصة لتنظيم رحلات «تشارتر» بين القاهرة وموسكو بناءً على الحركة السياحية، مؤكداً أن حركة السياح الروس تكون أكبر إلى شرم الشيخ والغردقة، وهي المقاصد التي يصل إليها السياح سواء عبر الرحلات الـ«تشارتر» الانتية من أوكرانيا أو من المطارات الإماراتية. وأشار إلى أنه بالرغم من أن السياح الروسي أقل إنفاقاً من غيره، إلا أن هناك فنادق في شرم الشيخ تعتمد بشكل كامل على السياحة الروسية، وستعود لها الحياة مع استئناف الرحلات، وبعضها أغلق أبوابه خلال العام الماضي، وينتظر قرار استئناف الرحلات لتجديده وإعادة افتتاحه.

وتتوقع مصر وصول السياح الروس إلى نحو 3 ملايين خلال عام 2018، وهو رقم تعول عليه كثيراً لتحسين العائد الاقتصادي من السياحة بجانب الحفاظ على المعدلات المرتفعة للسياحة من عدة أسواق، وخاصة ألمانيا والدول العربية التي زادت نسبة سائحها بأكثر من 300 في المئة بفضل التسهيلات الممنوحة بالدخول والأسعار المخفضة بعد قرار تعويم الجنية.

يفترض أن تقوم بها للمقاصد المصرية في السوق الروسية، فيما بدأ بعض الوكلاء السياحيين في مصر بمطالبة الحكومة بإطلاق الحملة وتشجيع طيران الترانزيت لحد من الخسائر التي يعاني منها القطاع السياحي، ولا سيما أن نسبة السياح الروس وصلت إلى نحو نصف عدد السياح الوافدين في عام 2014 بنحو 4,5 ملايين سائح انخفضت إلى 3,2 ملايين سائح في عام 2015 بعد قرار حظر الرحلات بين البلدين.

وبحسب مصدر مسؤول في وزارة السياحة المصرية، فإن استئناف الرحلات الروسية المباشرة إلى مطار القاهرة وحده لن ينعكس على حركة السياحة بشكل كبير لعدة أسباب، أهمها أن الرحلات المباشرة إلى القاهرة لا تتضمن أفواجاً سياحية، وهي رحلات أسعارها أعلى بكثير من الرحلات الموجهة إلى شرم الشيخ والغردقة بالإضافة إلى محدودية المقاعد وعدد الرحلات التي لن تزيد في أفضل الأحوال على سبع رحلات أسبوعياً تنقل أقل من ألفي مسافر. وأضاف أن وزارة الطيران المصرية ستقدم تسهيلات للطيران الروسي، لكنها لم تتلق طلبات من شركات